أكد أن كثيرا من الحقائق ستنجلي وتظهر قريبا

الغانم: سأبقى ثابتاً على الحق ولن ننزلق إلى مستنقع الإساءات المنهجة

إساءات غير مسبوقة ولا يمكن قبولها طالتني وطالت غيري من النواب ومسؤولين آخرين وأمور كثيرة لا أساس لها من الصحة

زعموا بأننا طردنا صحفياً وعينا أشخاصاً وفوتوشوب نراه في وسائل التواصل وأشياء لا يقوم بها إلا من لا يخاف الله

أشكر الشعب الكويتي العظيم بكل توجهاته معي أو ضدي .. يمين أو يسار لرفضه الإساءات والانحطاط في مستوى الحوار بين السياسيين

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أنه لن ينزلق إلى مستنقع الإساءات التي تضمنتها الحملات الممولة والممنهجة، مشددا على أنه سيبقى ثابتا على الحق وأن كثيرا من الحقائق ستنجلي وستظهر قريبا.

وقال الغانم في تصريح له بمجلس الأمة أمس، إن الساحة السياسية تشهد أخيراً، حملات موجهة ممولة وممنهجة تحتوي على افتراءات وادعاءات باطلة، مضيفا: "للأسف الشديد في بعض الأحيان وصلت إلى إساءات غير مسبوقة ولا يمكن القبول بها، طالتني وطالت غيري من النواب ومسؤولين آخرين، وأمور كثيرة ليس لها أساس من الصحة".

أضاف: "قالوا طردنا صحفياً، وعينا أشخاصا، وفوتوشوب نراه في وسائل التواصل الاجتماعي، وأمور لا يقوم بها إلا من لا يخاف الله، لأنها غير صحيحة".

وقال الغانم" أشكر الشعب الكويتي العظيم بكل توجهاته السياسية، معي أو ضدي أو يمين أو يسار، على رفضه الإساءات غير المسبوقة، والانحطاط في مستوى الحوار بين السياسيين واستخدام مفردات وطرق وأساليب غير مسبوقة وغير مقبولة"، متوجها بـ "كل الشكر والتقدير لمن تواصل معي أو عبر الرسائل التي أعتذر عن عدم قدرتي على الرد عليها، أو من عبر في مقالات أو غيره، وأؤكد أنني سأكون كما كنت ثابتا على الحق ولن تؤثر في هذه الحملات".

وأكد رئيس مجلس الأمة أنه لن ينزلق إلى مستنقع هذه الإساءات والرد عليها، مضيفاً: أدعو كل "مريديني ومؤيديني ومحبيني" والأغلبية الصامتة من أبناء الشعب الكويتي، "ألا ينجرفوا وألا يردوا وألا ينساقوا إلى هذا الأسلوب من الحوار الذي يخالف أخلاق ديننا الإسلامي الحنيف، ويخالف تقاليدنا الكويتية العريقة ويخالف حتى الأعراف البرلمانية".

مرزوق الغانم متحدثاً لوسائل الإعلام في مجلس الأمة أمس

أدعو كل محب لي والأغلبية الصامتة من أبناء شعبنا ألا ينجرفوا أو ينساقوا إلى هذا الأسلوب المخالف لأخلاق ديننا وتقاليدنا الكويتية بعد الجلسة المقبلة بفترة وجيزة سأوضح وأفند الكثير من الادعاءات الباطلة غير الصحيحة

واستطرد قائلا: "فيما يتعلق بالكثير من الادعاءات الباطلة فأقول لجميع أبناء الشعب الكويتي، الحقيقة ستنجلي وستظهر بكل تأكيد، وكثير من الادعاءات الباطلة ستتضح في الجلسة المقبلة".

وأشار الغانم إلى أنه سيوضح ويفند بعد الجلسة المقبلة بفترة وجيزة، لكل أبناء الشعب الكويتي الكثير من الادعاءات الباطلة غير الصحيحة، التي ليس لها أي أساس من الصحة بالأدلة والبراهين الواضحة والكاشفة.

اللجنة حددت مهلة شهر للهيئة لتسوية جميع الملاحظات التي أثيرت خلال الاجتماع

«الميزانيات»: 93 % من موظفي «الاتصالات» بلا مسميات وظيفية و53 % من الوظائف الإشرافية شاغرة

الملا: هناك استياء كبير من آلية التعيين كونها تعتمد على الانتداب الذي لا يضمن الشفافية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الأول الأحد، ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2021/2022 وملاحظات الجهات الرقابية للسنتين الماليتين 2018/2019 و2019/2020.

وقال رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا في بيان صحفي، إن اللجنة تبين لها استمرار عدم تعاون الهيئة مع ديوان المحاسبة بشأن تزويده بالمستندات إحدى الاتفاقيات الخاصة بالأمن السيبراني وتقارير التدقيق الداخلي، وإن الهيئة بينت أنه تم تزويد الديوان بالاتفاقية وسيتم تزويده بتقارير التدقيق الداخلي عن الفترة المطلوبة.

أضاف أن اللجنة لاحظت بعض الاختلالات في الهيكل التنظيمي للجهة، حيث إن 53% من الوظائف الإشرافية شاغرة وكذلك هناك 7 إدارات تتبع الرئيس مباشرة ما يعزز المركزية في اتخاذ القرار.

وأشار إلى أن اللجنة تبين لها أيضاً أن هناك 93% من الموظفين من دون مسميات وظيفية ولا يؤدون مهام وظيفية واضحة، كما تبين أن هناك 49 منتدبا إلى الهيئة بعد قرار مجلس الإدارة 6/2018 الذي أوقف الانتداب و61 منتدبا لم تتم تسوية أوضاعهم في الهيئة.

وشدد رئيس اللجنة على تصحيح هذه الملاحظات، خصوصا أن هناك استياء كبيرا من آلية التعيين في الهيئة، كونها تعتمد على الانتداب أكثر من التعيين من خلال إعلان منشور يضمن الشفافية وتكافؤ الفرص.

وفيما يخص اعتماد الهيئة في تسيير أعمالها من خلال فرق عمل ولجان أغلب أعضائها من موظفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قال الملا إن اللجنة أوضحت أنه من غير المقبول أن تكون هناك وحدات إدارية قائمة وبها العدد الكافي من الموظفين وتتم الاستعانة بموظفي الأمانة من خلال فرق عمل للقيام بالأعمال المطلوبة.

ولفت إلى أن هناك فريق عمل مكونا من 8 موظفين من الأمانة العامة لمجلس الوزراء يقومون بمهام 63 موظفا موجودا في الهيئة، كما أن اللجان الملغاة لا يجب الاستمرار في الاستعانة بأعضائها من خارج الهيئة لتقديم استشارات وغيرها من الأعمال وصرف مكافآت لهم.وقال إن جهاز المراقبين الماليين بين أن هناك توسعا في الاستعانة بموظفي وقيادي الأمانة العامة لمجلس الوزراء بلغ نحو 20 ألف دينارا شهريا لعدد 9 مسؤولين في الأمانة.

وفي سياق متصل أكد الملا أن هناك تكرارا لأسماء مكلفين في فرق عمل ولجان وصلت إلى 8 لجان وفرق عمل للموظف الواحد، بالإضافة الى مهامه الإشرافية داخل الهيئة حيث من غير المعقول قدرته الوفاء بكافة الاعمال المطلوبة منه في هذه اللجان وفرق العمل ومهام عملة الاصلية.

وأشار إلى أن اللجنة بينت للوزير المختص أن هناك تشابكا بين وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ورأى أن هذا التشابك يؤثر على إيرادات المحصلة للخزانة العامة كون أن إجمالي إيرادات الجهتين الحكوميتين في الهيئة ووزارة الخدمات في انخفاض مستمر منذ إنشاء الهيئة، لذلك يجب التحقق من أسباب هذا الانخفاض هل هو بسبب الهيئة أم بسبب الوزارة.

لجنة الميزانيات ناقشت ميزانية الهيئة العامة للاتصالات

في اقتراح بقانون قدمه العارضي لتحسين الوضع المالي للمتقاعدين

زيادة المعاشات التقاعدية 120 دينارا كل 3 سنوات

أعلن النائب مساعد العارضي عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة «9» من القانون رقم «20» لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، وذلك لزيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات بواقع «120ط دينارا.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة «9» من القانون رقم «25» لسنة 2001 المشار اليه النص الآتي: « تزاد المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بواقع «120» دينار شهريا «20» دينارا شهريا آنذاك ومن ثم عدلت لتصبح « 30 « دينارا شهريا، وأن الوضع المالي للصندوق في ازدياد حيث ارتفع رصيده بمقدار الثلث تقريبا وهو مؤشر مهم يدل على كفاية الأموال.

مساعد العارضي

والوفرة المالية تشير إلى قابلية إجراء تعديل لمصلحة المتقاعدين بحيث تزاد معاشاتهم التقاعدية بمقدار معين من دون أن يؤثر على وضعه الحالي، خصوصا أن إيراد هذا الصندوق يعتمد بشكل كبير على الاستقطاعات من الموظفين الحاليين والملتحقين بسوق العمل مستقبلا وهم في ازدياد سنويا ولن يعاني من أي عجز.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون برفع قيمة الزيادة الحاصلة كل ثلاث سنوات بواقع « 120 » دينارا شهريا بدلا من «30» دينارا حتى نساهم ولو بشكل بسيط في تحسين الوضع المالي للمتقاعدين أصحاب المعاشات الضئيلة وليس لهم زيادة على راتبهم التقاعدي سوى هذه الزيادة وتعد بسيطة جدا ولا تواكب التضخم السنوي.

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: أنشئ صندوق تأميني جديد لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في عام 2001 وهو صندوق زيادة المعاشات وذلك لزيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات بواقع «20» دينارا شهريا آنذاك ومن ثم عدلت لتصبح « 30 « دينارا شهريا، وأن الوضع المالي للصندوق في ازدياد حيث ارتفع رصيده بمقدار الثلث

حمدان العازمي: حل جميع المشاكل التي يعاني منها المزارعون يعزز الأمن الغذائي

أكد عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب حمدان العازمي، أهمية حل جميع المشاكل التي يعاني منها المزارعون لتعزيز الأمن الغذائي الداخلي، مشيرا إلى تعهد وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان شايع الشايع خلال اجتماع اللجنة اليوم بتقديم حلول لجميع تلك المشكلات.

وفي تصريح له عقب اجتماع اللجنة أمس، طالب العازمي الحكومة بضرورة الالتفات إلى المزارع الكويتي، وتحقيق الأمن الغذائي الداخلي وحل مشاكله، بعيدا عن خلافات مسؤولي الهيئة العامة للزراعة فيما بينهم، مشيرا إلى أن هناك تعطيلا لمصالح المواطنين في اللجان التي تشكلها الهيئة.

أضاف أن المواطنين يشكون من تعطيل محاضر اللجان منذ يناير الماضي مستغربا من تشكيل لجان لكل شيء لدرجة وصلت إلى دخول شريك أو خروج شريك من المزرعة يتم تشكيل لجنة له.

وأكد العازمي أن بعض الأمور تكون واضحة ولا تحتاج إلى تشكيل لجان خصوصا أن مدير عام الهيئة موجود في هذه اللجان، مبينا أنه أبلغ الوزير بضرورة إبعاد المواطنين عن الخلافات الموجودة في الهيئة والبحث عن حلول لمشاكل المزارعين بدلا من التعذر بعدم وجود موظفين في الهيئة.

وأشار إلى وجود مشاكل في ملفات العمالة مطالبا الوزراء المعنيين بضرورة حل مشاكل المزارعين وعمالتهم الوافدة وتحريك عجلة المشاريع المتوقفة والمحافظة على الأمن الغذائي.

وأوضح أن مسؤولي الهيئة أوضحوا خلال الاجتماع أن ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة والذي يؤكد وجود ٢٤ ألف مزرعة أمر غير واضح وتم تعديله، وأن هناك ما يقارب ٧ آلاف مزرعة منها ٣٢٠٠ في الوفرة و٢٨٠٠ بالعبدلي.

وشدد العازمي على ضرورة تفعيل دور المزارع في تحقيق الأمن الغذائي، خصوصا أن المزارعين قاموا بدور مهم في أزمة "كورونا" والكل يشهد لهم بذلك حيث كان الاعتماد على الأمن الغذائي الداخلي من قبل مزارعينا.

ولفت إلى أن مبلغ الدعم ثابت لم يتغير بينما عدد المزارع قد تضاعف، مطالبا الحكومة والوزير بضرورة الالتفاف إلى المزارعين.

«النيابة العامة» تحفظ بلاغ النائب الطريجي إلى «نزاهة» ضد المطير

حفظت النيابة العامة بلاغ النائب عبدالله الطريجي إلى «نزاهة» ضد النائب محمد المطير في شأن شبهة الاستيلاء على 30 مليون دينار من خلال اكتتاب في أسهم شركة تابعة للشركة الكويتية للاستثمار.

جوهر يطالب بتوفير مزيد من فرص العمل للكويتيين في القطاع النفطي

طالب النائب د. حسن جوهر مؤسسة البترول بضرورة توفير مزيد فرص العمل للخريجين الكويتيين خصوصا من تخصص هندسة البترول معتبرا ان القطاع النفطي المكان الوظيفي الوحيد الذي يمكن ربط مخرجاته تعليمه بسوق العمل.

وقال جوهر في تصريح صحفي، إن من واجبات الدولة وفق المادة "41" من الدستور توفير فرص العمل للمواطنين مع تحقيق عدالة شروطه، لما يستوجبه الخير العام، مشيرا إلى أن القطاع النفطي رغم مشاق عمله حلم للعديد من المواطنين الذين واصلوا تحصيلهم العلمي بشتى المجالات للالتحاق به وعلى رأسها تخصص هندسة البترول. أضاف أنه يتوجب على مؤسسة البترول أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار والمسؤولية، لاسيما أن هناك الآلاف من حملة هذا التخصص على طابور الانتظار من دون تحرك كاف من قبل الحكومة لإنهاء هذه القضية.

وأوضح ان هناك مشاريع نفطية مليارية دخلت الخدمة كمشروع الوقود البيئي، وأخرى قيد الانتهاء في السنوات المقبلة كمشروع مصفاة الزور ومجمع البتروكيماوات التابع له، بالإضافة إلى المشاريع التي يجري التجهيز لها في مجال الغاز الجوراسي وكلها تحمل فرص عمل يتوجب توجيهها للكويتيين.

وأكد جوهر ضرورة التنسيق مستقبلا بين ديوان الخدمة المدنية والجهات التعليمية في تحديد مقاعد الدراسة للتخصصات التي تعاني من تكدس وتشبع في سوق العمل تفاديا لوجود طابور من البطالة في تخصصات لا تكون الدولة في المقابل قادرة على استيعاب مخرجاتها.

ولفت إلى أهمية توجيه الخريجين للجدد للتخصصات المطلوبة في سوق العمل مع إصلاح هيكل الرواتب والمزايا، لتكون واعدة للجيل الجديد سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص.

حسن جوهر